المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي/ السادس/ والسنوي/ السابع عشر/لسنة 2023
بعنوان / القيادة الرشيدة والتنمية المستدامة سبل الإصلاح الاقتصادي العراقي
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E20

التكنولوجيا المالية في العراق – الواقع والتحديات وسبل المواجهة

Financial Technology in Iraq (Reality, Challenges and Ways of Confrontation)

أ.د حسن كريم حمزة أ.م.د وسام نعمة جعفر م.م سرى رفيق
Hassan Karim Hamza Wissam Nima Jaafar Siri Rafiq
Hassank.hamza@uokufa.edu,iq wisamn.rgeeb@uokufa.edu.iq SURA.RAFEEQ88K@GMAIL.COM
كلية مزايا الجامعة الاهلية اقتصاد دولي كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة كلية الامام الكاظم/اقسام النجف

الكلمات الرئيسية: التكنولوجيا المالية، تقنيات الدفع الالكتروني ، منصات التمويل الجماعي ، البلوكتشين ، دارة الثروات ، الكثافة الهاتفية

Keywords: Financial technology, electronic payment technologies, crowdfunding platforms, blockchain, wealth management, telephony

المستخلص

أن فكرة الاستثمار في المدن الذكية المستدامة تعبر عن رؤية اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية من خلال خلق أنشطة مبتكرة لم تكن متواجدة في الماضي تهدف إلى تحقيق الاستدامة باستخدام الموارد المتجددة والحد من استهلاك الموارد الناضبة والحد من التلوث البيئي.

ومن خلال هذه الورقة البحثية سيتم عرض مفهوم الاستثمار بالمدن الذكية وعلاقته بالاستدامة وذلك باستعراض التجربة الإماراتية في هذا المجال مع التركيز على مدينة مصدر كنموذج وبيان اهم المشاريع التي أنجزت فيها وانعكاسها على الواقع العمراني والاقتصادي والاجتماعي والبيئي في دولة الأمارات العربية المتحدة.

ومن اهم النتائج التي توصل إليها البحث هي ان الأمارات العربية المتحدة تعد من البلدان العربية الرائدة في مجال إنتاج وبناء المدن الذكية، وكانت جهودها واضحه في الاستثمار بمثل هذه المدن وبالأخص في مدينة مصدر من خلال تركيزها على توفير البنية التحتية والبيئة التشريعية المناسبة لجذب رؤوس الأموال والصناعات ذات التقنيات العالية وخاصة في مجال الاستثمار بالطاقة المتجددة الأمر الذي يسهم في تنوع الاقتصاد المحلي وتحقيق بيئة نظيفة من الملوثات كالمزارع الشمسية ، وسخانات المياه واستخدام وسائل النقل الذكية، وإدارة الكاربون...الخ مما أسهم في التقليل من الهدر بالموارد الناضبة وخفض نسب التلوث. ويوصي الباحثان بضرورة التوسع في الاستثمار بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي تعتمد على تقنية المعلومات الحديثة باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه المدن الذكية وتشجيع التعاون مع البلدان المتقدمة الاستفادة من التجارب الدولية في بناء مدن ذكية مستدامة.

Abstract

The Fintech financial technology market is witnessing clear growth at the beginning of the third millennium. This market includes many technologies, especially electronic payment, blockchain, and technology solutions in the field of regulatory compliance (Regtech), insurance, and wealth management, as well as financing and lending techniques. The financial technology sector has represented a revolution in the financial and banking system due to its ownership. With real capabilities to make financial products faster, less expensive and more transparent, the research aims to try to diagnose and shed light on the reality of financial technology in Iraq and by presenting the reality that actually exists and the most important challenges that must

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E20

be overcome. The research concluded with a set of conclusions, the most important of which is that Iraq is still in the first generation. From financial technology, which most countries have skipped to the second generation, this technology is concentrated in the electronic payment sector, other sectors of technology, and it became clear that electronic payment data has been growing over the years studied. The research also concluded that the banking sector can benefit from telephony as it is an opportunity that can be exploited to expand the scope of financial technologies. It also became clear that there are many challenges facing the government and the monetary and financial authorities to expand the financial technology sectors

It also became clear that the financial and banking sector did not benefit from some features, especially telephone density and Internet users, to be a pillar for expanding the scope of financial technologies. Finally, the research recommended the need to benefit from some Arab experiences in this field and transfer what is compatible with the Iraqi business environment, especially the experience of the Emirates, Saudi Arabia, Egypt, and Bahrain. Finally, the research recommended many Ways to overcome challenges

المقدمة

تشهد دول العالم في الألفية الثالثة تحوّلاً إلى الاقتصاد الرقمي، بفعل منتجات شركات التكنولوجيا المالية، والتي تحدث تغييراتها على منتجات القطاع المالي والمصرفي، وتقدمها لجميع الشرائح الاجتماعية والشركات، وبطريقة سريعة وسهلة، وبأقل كلفة وبجودة عالية إذا ما قورنت مع المنتجات التقليدية، كما تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الاستقرار المالي وتوسيع الشمول المالي وتعزيز النمو الاقتصادي وتنويعه. لقد خطت الدول المتقدمة خطوات سريعة في تشكيل قطاع التكنولوجيا المالية خلال السنوات القليلة الماضية، ونجحت شركات التكنولوجيا المالية بتقديم حزمة شاملة من الخدمات، سواء بالمدفوعات، أو تحويل الأموال، وكذلك الإقراض والتمويل الجماعي، فضلاً عن العملات الرقمية وإدارة الثروات، بالإضافة لخدمات التأمين.

وعليه، تسعى المصارف والمؤسسات المالية بالمنطقة العربية – ومنها العراق أيضاً – إلى إدخال بعض التغييرات في نماذج أعمالها من خلال التوسع في اعتماد منهج التكنولوجيا المالية والاستثمار في البنية التحتية بها، والاستثمار في هذا القطاع في السنوات القليلة الماضية، وبدأت الشركات الناشئة المتخصصة بالظهور بهذا المجال، وتجذب الكثير من الأفراد والشركات إليها، وتحتل دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى عربياً ونسبة 43% للشركات التي تستخدم التكنولوجيا المالية، لاسيما الإمارات العربية والسعودية ثم البحرين، وكذلك مصر ودول عربية أخرى. أما على الصعيد العراقي، فلا يزال يعاني من ضعف في استخدام التكنولوجيا المالية، وعلى الرغم من انتشار الهواتف ومستخدمي الأنترنت ونقاط الدفع الإلكتروني والمحافظ الإلكترونية ونظام المدفوعات العراقي، إلا أن هناك ضعف في السياسات، لاسيما من السلطة النقدية والمصارف في نشر وتوفير البُنى التحتية، سواء كانت تشريعات أو مؤسسات متخصصة لتنمية التكنولوجيا المالية، ولهذا جاء هذا البحث ليسلط الضوء على واقع وتحديات وتطبيق ونشر التكنولوجيا المالية في العراق، والاستفادة من التجارب القريبة منه، لاسيما في المنطقة العربية.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E20

فرضية البحث: تلخصت فرضية البحث في أن: (هناك حاجة ماسة لدعم سياسات محو الأمية المالية ونشر المعرفة المالية الحديثة من خلال السلطتين المالية والنقدية والمؤسسات ذات العلاقة، ولايزال العراق عند الجيل الأول من التكنولوجيا المالية).

مشكلة البحث: يُعدّ تحديث وتطوير صناعة التكنولوجيا المالية من الأولوية لأهميتها في التقدم والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، وهناك حاجة إلى دعم شامل لتطوير التقنيات المالية وتحفيز الشركات الناشئة الرقمية، ولهذا جاءت مشكلة البحث للإجابة على التساؤل الآتي: (ما هو واقع التكنولوجيا المالية في القطاع المالي والمصرفي؟ وما هي التحديات أمام توسعها؟).

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أهمية موضوع التكنولوجيا المالية، ومعرفة درجة استخدامها في العراق، لأهميتها في تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي والنمو الاقتصادي، وغيرها الكثير، وكذلك التعرف على معوقات تطبيق التكنولوجيا المالية، ومدى قدرة القطاع المالي والمصرفي على امتلاك متطلبات التكنولوجيا المالية.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1- تقديم رؤية عن التكنولوجيا المالية وأهميتها وقطاعاتها.
2- تحليل واقع تطبيق التكنولوجيا المالية والتعريف بتحدياتها ومعالجتها في العراق.
3- دراسة بعض التجارب العربية للتكنولوجيا المالية والدروس المستفادة منها.

المطلب الأول: التكنولوجيا المالية (مفهوم – أهمية – قطاعات):

مفهوم التكنولوجيا المالية: نشأ مصطلح (Fintech) ليعبر عن تسخير التكنولوجيا لخدمة الأنشطة المالية والمصرفية بالدرجة الأولى، ويقدم الحلول المالية لمختلف الشرائح المتعاملة بتلك الأنشطة، كما نشط استخدام التكنولوجيا بعد أزمة 2008، بعدما تزعزعت ثقة أصحاب المصلحة مع المصارف وشركات التأمين، وشجّع ذلك على ظهور العديد من المصطلحات المعبرة عن التكنولوجيا المالية (المحافظ الإلكترونية، تطبيقات الدفع، المستشار المالي، منصات التمويل الجماعي، ...إلخ).([i]) ، وقت عرفت حسب لجنة بازل على أنها (أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي أو مصرفي ينتج عنه نموذج أعمال أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والوحدات الاقتصادية والإدارية([ii]).

وعليه، فالتكنولوجيا المالية ما هي إلا منتجات تعتمد على التقنيات الحديثة وتُستعمل لتحسين نوعية العمليات المالية والمصرفية القديمة والحديثة، ولها تأثير على المنظمات على اختلاف أنواعها، وهي تضم أشكالاً متنوعة، وكلها تساهم في تحقيق أهداف أوسع للمؤسسات في تنويع نشاطها وتحقيق استقرارها المالي. كما أن مصطلح التكنولوجيا المالية والتمويل الرقمي يُستخدم لوصف تأثير التقنيات الحديثة في الصناعة المصرفية، ويقدم مجموعة كبيرة من المنتجات والتطبيقات ونماذج الأعمال، كما أن الذكاء الاصطناعية والشيكات الاجتماعية والتعلم الآلي والحوسبة السحابية وتحليل البيانات الضخمة كلها أدت إلى ظهور نماذج جديدة من قبل الشركات الناشئة، وكلها تدعم المستهلكين والشركات والمستثمرين، من خلال زيادة الوصول للخدمات المالية، وتقديم خيارات أوسع وزيادة كفاءة العمليات والمنافسة في مجال تقديم الخدمة المصرفية. لقد تزايد عدد الشركات العاملة في مجال Fintech حول العالم وبلغ عددها 21925 شركة عام 2021 مقارنة مع 12211 شركة عام 2019، ويُتوقع زيادتها في السنوات اللاحقة بسبب زيادة التوجيه العالمي نحو التحول الرقمي، وتتزايد أعدادها في أمريكا الشمالية وبلغت 8775 شركة ([iii]).

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E20

ثانياً: قطاعات التكنولوجيا المالية: تتعدد قطاعات التكنولوجيا المالية ونذكر الآتي منها: (كروش نور الدين: مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تطورات التكنولوجيا المالية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية – 2020، ص119.

1- تطبيقات الدفع الإلكتروني: خدمات أكثر نشاطاً ومرونة للعملاء توفر لهم مجموعة واسعة في أساليب الدفع (عبر الهاتف - تحويل مالي للخارج/ تبادل العملات/ تسديد فواتير التجارة الإلكترونية، ...إلخ)، وبتكلفة منخفضة جداً.

2- خدمات التمويل الجماعي: وتقوم Fintech باستقطاب المدخرات وتوفير منصات التمويل الجماعي للأفراد والشركات، سواء في مجال القروض
أو الاستثمار.

3- تطبيقات الـ Block Chain وتقدم للمصارف والشركات، لاسيما الحلول، من أجل تحسين إدارة الشركات فيما يتعلق بتسجيل المعاملات، معالجة المعلومات، إدارة المخاطر، إدارة الضرائب، ...إلخ.

4- تطبيقات دفع المنافع: حيث تمكن العميل من دفع الفواتير الخاصة به من خلال موقع المصرف على الأنترنت، مقابل رسوم بسيطة جداً للمصرف، كما تسمح للعميل بالإبداع المباشر للمبالغ التي تصل إليه بصورة دورية لحسابه المفتوح لدى المصرف، كما تضاف إلى حسابه مدفوعات الأجور والرواتب والتأمين وأرباح الأسهم... إلخ.

5- خدمات إدارة الثروات: وتتضمن خدمة التخطيط المالي وإدارة المحافظ الاستثمارية للأغنياء، وكذلك أصحاب الأعمال المتوسطة والصغيرة وحتى الأُسر الذين يرغبون بالمساعدة والاستشارة المالية، وخير مثال هي منصة Finerd في الإمارات (2015) تقدم حلولاً استثمارية مخصصة بحسب ثروة الأفراد وإدارة المخاطر والأفق الزمني ([iv]).

6- الحوسبة السحابية: تقنية متعددة الاستعمالات تستخدم البيانات المخزونة على الخادم عن طريق الأنترنت في شبكة لمجموعة من الموارد الحاسوبية التي تتّسم بالسرعة والتوفير بتكاليف منخفضة في مستقبل التكنولوجيا الخاصة بهم إلى السحابة.

وعموما، إن ابتكارات التكنولوجيا المالية أخذت بالتطور على مستوى جميع اقتصاديات الدول، ومرّت بمراحل يمكن إبرازها بالمخطط الآتي:

شكل (1) تطور ابتكارات التكنولوجيا المالية

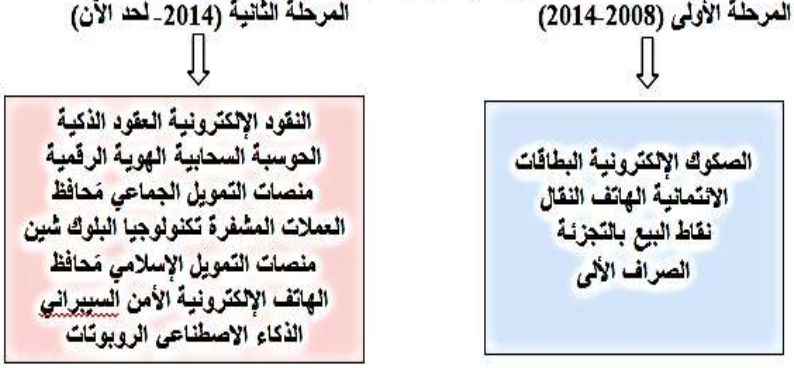

Surce: Schoubl, (2010) Thomas Schaubli regtech definition, http: //blog. apiax.com/regtech. p271.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E20

أما من حيث حجم الاستثمار العالمي في التكنولوجيا المالية بأشكالها (الأسهم الخاصة، الدمج والاستحواذ، استثمار رأس المال) فقد حققت الاستثمارات المالية – في هذا القطاع – نمواً سريعاً في السنوات القليلة الماضية، حيث ارتفعت قيمتها بما يزيد عن عشرة أضعاف للفترة ما بين 2012 و2018، وبلغ حجم الاستثمار العالمي في شركات التكنولوجيا المالية إلى 111.8 مليار دولاراً حول العالم، وبنسبة ارتفاع بلغت 120%، مقارنة مع عام 2017، والذي بلغ فيه حجم التمويل والاستثمار 50.8 مليار دولار([v]).كما أظهر تقرير الاستثمار العالمي لعام 2021 تزايد عمليات الاستثمار العالمي في التكنولوجيا المالية عبر عمليات الدمج والاستحواذ والأسهم الخاصة ورأس المال الاستثماري، وبلغ 210 مليار دولاراً نهاية عام 2021 مع 5684 صفقة خلال العام نفسه، ارتفاعا من 125 مليار دولاراً عبر 3674 صفقة لعام 2020، حيث تقوم شركات رائدة في مجال التكنولوجيا المالية، لاسيما في أمريكا والمملكة المتحدة وآسيا باستثمارات ضخمة وعمليات استحواذ خاصة بها لغرض توسيع منتجاتها وامتدادها الجغرافي، كما يرتفع الاستثمار في البلوكتشين والفضاء المشفّر من 5.5 مليار دولاراً عام 2020 إلى 30.2 مليار دولاراً عام 2021. وأضاف التقرير بأن الزيادة المستمرة بالمجالات (اشتري الآن وادفع لاحقاً) و(الخدمات المصرفية المضمنة، والحلول المتوافقة مع الخدمات المصرفية المفتوحة)، كلها عوامل دفع باتجاه زيادة الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية. كما شهد الأمن السيبراني هو الآخر عمليات استثمار بلغت 4.8 مليار دولاراً، وتكنولوجيا الثروة 1.6 مليار دولاراً عام 2021، كما ارتفعت قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ من 76 مليار دولاراً عام 2020 إلى 83.1 مليار دولاراً عام 2021، كما أن تمويل الأسهم الخاصة للتكنولوجيا زاد بأكثر من ضعف مع استثمارات بلغت12.2 مليار دولار عام 2021 من 5.2 مليار دولاراً عام 2018، كما زاد الاستثمار في رأس المال المغامر في التكنولوجيا المالية بأكثر من الضعف، ومن 46 مليار دولاراً عام 2020 إلى 115 مليار دولاراً عام 2021. واستحوذت USA على 88 مليار دولاراً من إجمالي التمويل، و52.7 مليار دولاراً في تمويل رأس المال الاستثماري ([vi]). كما أكد تقرير KPMG بأن الاستثمار في التكنولوجيا المالية في منطقة آسيا والمحيط الهادي تضاعف أيضاً، وبلغ 14.7 مليار دولاراً عام 2020 إلى 27.5 مليار دولاراً عام 2021. في حين أشار تقرير KPMG في النصف الأول من عام 2022 (H_2,2022) إلى اتجاه تصاعدي للاستثمار في قطاعات التكنولوجيا المالية، وبلغ حوالي 167 مليار دولاراً، و يُتوقع له بلوغ 300 مليار دولاراً نهاية 2022، وتركزت الاستثمارات في القطاعات الرئيسية للتكنولوجيا، وبلغت في payment ما قيمته 53.1 مليار دولاراً، وبعدد صفقات 731 صفقة، وفي Insurtech ما قيمته 7.1 مليار دولاراً وبعدد صفقات 349 صفقة، وفي قطاع Regtech ما قيمته 18.6 مليار دولاراً وبعدد صفقات 481 صفقة، وفي إدارة الثروات wealthtech ما قيمته 1.2 مليار دولاراً، وبعدد صفقات 48 وفي تطبيق Blokshen ما قيمته 13.1 مليار دولاراً، وبعدد صفقات 1537. والشكل الآتي يوضح تطور حجم الاستثمار في التكنولوجيا المالية للسنوات 2019-2022:

شكل (2) تطور حجم الاستثمار في التكنولوجيا المالية للسنوات 2019-2022

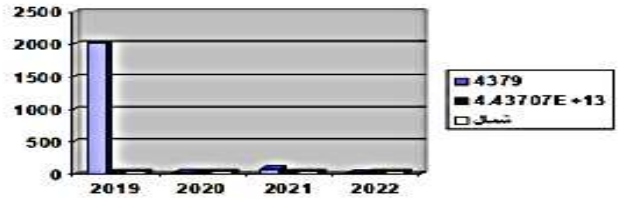

Source: Pulse of Fintech(H2,2022) Global Analysis of Fintech Investment, p(5-6)

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E20

رابعاً متطلبات توسيع التكنولوجيا المالية: توجد مجموعة من الدعامات لابد من توفرها منها ([vii]):
1- توافر الطلب على منتجات التكنولوجيا المالية من أفراد وشركات.
2- وجود بيئة تسهّل وصول شركات التكنولوجيا للتمويل.
3- توافر البيئة التنظيمية المواتية من ناحية اللوائح والتشريعات.
4- تواجد الكوادر الفنية مع قدرة جذبها لأصحاب المصالح.
5- توافر حاضنات الأعمال للشركات الناشئة، لاسيما من السلطتين النقدية والمالية.

خامساً: أهمية التكنولوجيا المالية ([viii]):
1- تسهل الوصول إلى مصادر التمويل وبأقل تكلفة.
2- تعزيز الاستقرار المالي ودعم عمليات الإشراف والرقابة.
3- تحقق الاستقرار المالي للقطاع المالي والمصرفي.
4- توسع الشمول المالي للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
5- تسهل عملية الوصول للبيانات لاتخاذ القرار الاستثماري المناسب.
6- رفد الناتج المحلي الإجمالي من خلال سهولة وصول أصحاب المصلحة إلى مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات والخدمات.
7- خفض الكلف والزمن اللازم للعمليات المصرفية.

سادساً: مخاطر التكنولوجيا المالية:
1- أمن المعلومات: الاعتماد على التقنيات الحديثة يؤدي إلى تزايد الترابط بين أعمال البنوك مع جهات قد لا تخضع لحماية أمينة إلكترونيا، وبالتالي قد تعرّض بيانات أصحاب المصالح للانتهاك.
2- المخاطر الخارجية: إن وجود عدد من الشركات غير الوطنية قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المحيطة بأمن المعلومات والخصوصية، وقد يؤدي إلى عدم استطاعة البنوك على مراقبة العمليات وأنشطة إدارة المخاطر التي تتم خارجها لدى طرف ثالث.
3- الأمن السيبراتي: هذا الخطر يتمحور حول أن نكون ضحية للمحترفين الرقميين (Hackers) وهو الخطر الأكبر والأكثر تكراراً يواجه تطبيقات التكنولوجيا المالية، حيث أنها تتفاعل مع الشؤون المالية للأفراد، معلومات الحساب الشخصي، مثل حسابات البنوك أو أرقام كروت، والجهات السيبراتية التي تستهدف قطاع البنوك نمت بنسب عالية وحسب تقرير Vmware ([ix]).
4- المخاطر الاستراتيجية: إن قدرة الشركات التكنولوجية غير المصرفية على مزاحمة المنتجات المصرفية تؤدي إلى خطر انخفاض الربحية لدى المصارف، وقد تخسر جزءاً من حصتها السوقية، وبالتالي من هامش الربح لديها، لاسيما إذا كانت تلك الشركات قادرة على استخدام الابتكارات بكفاءة أعلى من المصارف، وتقدم خدمات بكلفة أقل تلبّي رغبات العملاء.
5- المخاطر التشغيلية: إن تزايد Fintech يؤدي إلى الاعتماد المتبادل فيما بين الشركات واستعمالها للتكنولوجيا، وتصبح الجهات الفاعلة في السوق، وهذا قد يتسبب في تصاعد خطر حدوث أزمة تركيز الخدمات في عدد قليل من اللاعبين المهيمنين ودخولهم إلى القطاع المصرفي يعقد النظام، وقد يؤدي إلى انتشار الخدمات المبتكرة إلى زيادة تعقيد المنتجات المالية، ويزيد من صعوبة ومراقبة المخاطر التشغيلية، وقد لا تتكيف الأنظمة التكنولوجية القديمة للمصارف مع الابتكارات الحديثة ([x]).

المطلب الثاني: تجارب لشركات ناشئة في التكنولوجيا عربياً:

أولا : عدد الشركات الناشئة: على الرغم من حداثة التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، لاسيما من حيث الاستثمار وعدد الشركات الناشئة، إلا أن التقارير الصادرة بهذا المجال أشادت بالاتجاه التصاعدي

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E20

على مدار السنوات الماضية لعدد الشركات الناشئة، فقد كانت بعدد 67 شركة عام 2015 ولترتفع إلى 153 شركة عام 2017، ثم إلى 310 شركة عام 2019، ولتصل إلى 618 شركة عام 2021، وهذا يعكس جهود بعض الحكومات العربية نحو التوجه إلى قطاع التكنولوجيا المالية، علماً أن الإمارات العربية تحتل المرتبة الأولى عربياً في هذا المجال، وتشكل ما نسبته 48% من إجمالي عدد الشركات في المنطقة، ثم مصر وبنسبة 18%، ثم السعودية والبحرين وقطر ولبنان والجزائر وتونس والمغرب، والشكل الآتي يوضح ذلك:

شكل (3) يوضح عدد الشركات الناشئة في المجال التطبيقي

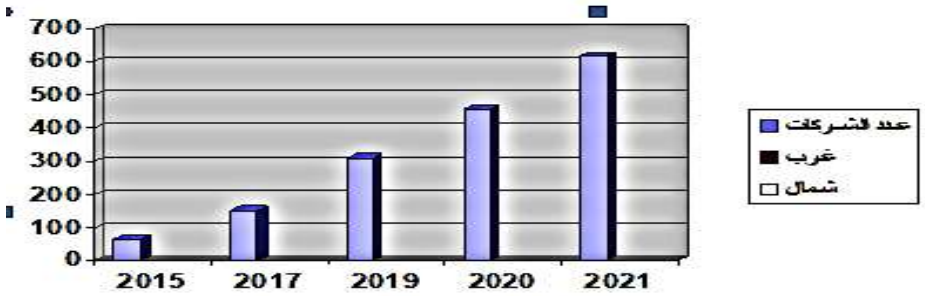

ثانيا : حجم الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية: تشهد منطقة الشرق الأوسط أعلى معدل نمو في الاستثمار في التكنولوجيا المالية، وتمكنت الإمارات من جذب 1.2 مليار دولاراً، ثم العربية السعودية ومصر والبحرين وقطر وتونس، وجاءت المدفوعات كأكثر المجالات جذباً للاستثمارات ثم العملات الرقمية والتمويل العقاري والإقراض ثم إدارة الثروات وحلول الإدارة المالية والتأمين أخيراً. وتضاعف حجم الاستثمار في العملات الرقمية في النصف الأول من عام 2022 ليسجل 187 مليون دولاراً مقارنة مع 110 مليون دولاراً عام 2021 ([xi]).

وطياً أهم التجارب العربية في مجال توطين التكنولوجيا المالية:

1- **شركات الدفع الإلكتروني:** بسبب أهمية شركات الدفع الإلكتروني، لاسيما بتوسيع نطاق التكنولوجيا المالية واتساع نطاق المستفيدين منه، سواء أفراد أو شركات، نلاحظ تركيز السلطات النقدية العربية على تبني كافة التدابير التنظيمية والتشريعية وحوكمة الشركات بما يعزز مستويات الشفافية والنزاهة وسلامة شركات الدفع الإلكتروني، لأخذ دورها الاقتصادي والمالي. ومن الشركات الرائدة في المنطقة العربية (شركة بنفث) البحرين وشركة (Stcpay) السعودية، وشركة (فوري) مصر، وشركة (وفاكاش) المغرب، وتتمثل عناصر البنية التحتية للشركة البحرينية الداعمة لنظام (RTGS)، إضافة إلى تواجد شبكة متخصصة في الدفع الرقمي، وهي شبكة البحرين الإلكترونية (بنفث) وهي توفر بوابة للدفع الرقمي، علاوة على توفر برنامج المحفظة الألكترونية للهواتف الذكية (Benefit Pay) التي تمكن من تنفيذ عمليات الدفع الرقمي في قطاع التجزئة بشكل آمن وسريع، دون حمل الأوراق النقدية أو بطاقات إئتمانية. والشيء المهم هو قابلية التشغيل البيني لأنظمة الدفع الإلكتروني ما بين بعض الدول العربية، ومن خلال الاتفاقيات الثنائية لمزودي الخدمة، وفي كل من (الأردن، الإمارات، الكويت، مصر، البحرين). كما نجد السياسات الحكومية الهادفة إلى تشجيع الدفع الألكتروني، وأغلب الدول العربية أنجزت أصحاب العمل بسداد جميع الفواتير عبر التحويلات الرقمية، إضافة إلى إلغاء الرسوم

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E20

ومصاريف استخدام العملاء للبطاقات وتخفيض تسعيرة الأجور على التجار وعلى المشتريات وبصورة متدرجة حسب مبلغ المشتريات ومنح العملاء البطاقات بدون تكاليف. وعموماً، فهناك سياسات محفزة كثيرة أوجدتها أغلب الدول العربية لأنظمة الدفع الإلكتروني([xii]).

2- منصات التمويل الجماعي: منصات تهدف إلى جمع تمويل يتم من خلال الربط بين مستخدمي الأموال (المقترضين) والممولين (المقرضين) ومن أهم أشكالها (منصات جمع التبرعات – منصات إقراض – منصات استثمار في الأسهم – منصات المكافآت)، وهي على الأهمية لتمويل المشرعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير موارد لدعم الابتكارات، ومن الأمثلة عليها منصة منافع (ManaFa) في السعودية (GoFundme) لجمع التبرعات لتمويل أهداف إنسانية، ومنصة (Kiva) لتمويل قروض صغيرة (100- 000 100) دولاراً للمزارعين والشركات الصغيرة، ومنصة (Kickstarter) وتعمل على تمويل أفكار جديدة لقيام مشرعات مقابل الحصول على مكافآت، ومنصة (Wefunde) لتمويل مشروعات من خلال الاستثمار في الأسهم ([xiii]).

3- إطلاق دولة الإمارات، وهي بمصاف الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية استراتيجية دبي للتعاملات الرقمية (البلوك تشين)، وتهدف من خلاله تقديم أحدث الابتكارات المالية تساعد على تقديم خدمات أكثر كفاءة وفعالية وتوفير هذه التقنية الفرص الاقتصادية لجميع قطاعات الاقتصاد في الإمارات. ولقد أنجزت الإمارات تشريعات وأنشأت حاضنين مراكز ابتكارية (مسرعات الأعمال) تستطيع من خلالها شركات التكنولوجيا تجربة أعمالها، مثل (بي هدف للتمويل الجماعي) ومنصة (يوريكا)، وهي أول منصة عالمية للاستثمار الجماعي تمكن مستثمروها المتنوعون من شراء أسهم الشركات الهادفة للنمو، و(مسرعة الأعمال، فينتك هايف) جرى البدء بها 2017 في مركز دبي للخدمات المالية، والذي يقدم رخص تجارب الابتكارات للسماح بالشركات للعمل. وأصبح هذا المركز موطناً للعديد من الشركات، وقام المركز (DIFC) على إبرام الكثير من الاتفاقيات مع أبرز الشركات العالمية في مجال تقنيات المال والأعمال، وأنشأ العديد من منصات الإقراض المباشر (النقد بالنقد) والتمويل الجماعي للمشاريع، علماً أن للإمارات نظام قانوني مشجع للتكنولوجيا المالية ممثلاً (بسلطة دبي للخدمات المالية) وهي وكالة دولية تنظيمية مالية لمركز دبي العالمي،

4- وقد انتقل سوق الخدمات التكنولوجية إلى مستوى جيد في مصر، وأطلق المركزي المصري صندوق التكنولوجيا المالية وبرأس مال 100 مليون دولاراً لدعم التطبيقات المالية الحديثة، ويدعم الشركات الناشئة. وتتواجد العديد من شركات التكنولوجيا، منها شركة (فوري) وهي شبكة إلكترونية للدفع تساند الأفراد والشركات بدفع وسداد الفواتير، وإعادة شحن الأجهزة، تسديد أقساط، إضافة مبلغ، وحققت الشركة نجاحات كبيرة، وطرحت أسهماً في بورصة القاهرة. أما شركة (فابليس) فقد أُنشئت عام 2016 تسعى إلى توسيع الشمول المالي في مصر، توفر خدمة تأسيس الشركات، تقدم وسائل دفع متنوعة وتتيح نظام فواتير إلكترونية، تفعيل الحساب. أما شركة (حوشلي) وهي عبارة عن تطبيق تمكن الأشخاص من تنزيله من المتجر الإلكتروني الخاص بالهاتف، وهذا التطبيق مهم للأشخاص الذين ليس لديهم حساب مصرفي بسبب قلة دخولهم، وكذلك عدم وصولهم للسن القانوني. وشركة (Payme) متخصصة بالدفع الإلكتروني، وبالتعاون مع البنك الأهلي المصري، وهي منصة إلكترونية متاحة على شبكة الأنترنت بإمكانها تلقي مدفوعات من العملاء دون الحاجة إلى مواقع أو تطبيق أو بطاقة، علماً أن المركزي المصري يتولى – ومن خلال العديد من المبادرات لتطوير التكنولوجيا المالية، ومنها (مبادرة المائدة المستديرة) – لمناقشة المشاكل وتقديم الحلول، وبحضور جميع المعنيين بالتكنولوجيا، كما يقود المركزي تحديات الإبداع ومسابقات الابتكار وأنجز العديد في ذلك، أهمها مبادرة (Accelerate'ha) عام 2021،

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E20

تقدم حلول التكنولوجيا المبتكرة التي تلبي احتياجات الفئات المهمشة من (الإناث)، ومشاركة المرأة بتقديم تطبيقات مبتكرة ومشاركتها في مجال ريادة الأعمال، في حين جمعت شركة (Halh) حلاً وهي شركة إقراض غير مصرفية ومدفوعات، مقرها مصر نحو 120 مليون دولار عام 2021 مثل منح التراخيص للتمويل الأصغر والمَحافظ الإلكترونية، وكما جمعت 8 شركة ناشئة أخرى في مجال التكنولوجيا نحو 317 مليون دولار خلال عام 2022 ([xiv]).

5- أما تجربة البحرين، فهي الأخرى رائدة في مجال التكنولوجيا، فقد أقر بنك البحرين وحدة متخصصة في مجال الابتكار والتكنولوجيا صندوق الرمل (ساند بوكس) التنظيمي والرقابي، وهو يشرف على مراكز وشركات التكنولوجيا المالية، وقد أجاز العديد من التراخيص مثل خليج البحرين (2018) وهو أكبر مركز للتكنولوجيا في الشرق الأوسط، وتحالف التكنولوجيا المالية وهو مؤسسة لخلق وتشغيل البيئة الحاضنة والداعمة للتكنولوجيا مع أصحاب المصالح، كما أسست شركة بنفت Benft للتكنولوجيا المالية وتضم (17) مصرفاً، والتي شكلت شبكة وطنية لنقاط البيع والـ ATM لتكون مزودة للخدمات الساندة للقطاع المصرفي والمالي، كما أسست شركة (ألكو) عام 2017 وتضم مجموعة من المصارف الإسلامية، وأطلقت أول تجربة هي اتحاد التكنولوجيا المالية الإسلامية (ألكو البحرين) تهدف لتسريع إطلاق حلول التكنولوجيا، وهي شركة متخصصة للبحث والتطور في منتجات حديثة، وتعمل على إطلاق خمسة عشر منصة للتكنولوجيا، وفي جميع دول مجلس التعاون وتجهيز المصارف الإسلامية بمنصة (تمويل جماعي)، كما أطلق مصرف البحرين CBB عام 2010 منصة FinHub 973، وهي منصة افتراضية للتكنولوجيا المالية لكل المنطقة العربية، وبالتعاون مع مجموعة البنوك. ولا تخلو دول عربية أخرى من تجارب عديدة وشركات ناشئة في هذا المجال مثل شركات كويتية وقطرية وفي الجزائر وتونس، فمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أخذت مكانها في مجال التكنولوجيا المالية.

ثالثا: دروس للاستفادة من التجارب العربية:

1) الاستفادة من السياسات المحفزة لأنظمة الدفع الألكتروني وإمكانية تطبيقها في العراق مثل إلغاء الرسوم والتكاليف والضريبة وتقديم الحوافز.
2) التصدي للتحديات التي تواجه التقنيات المالية على ضوء التجارب العربية في هذا المجال.
3) الاستفادة من الأُطُر القانونية والفنية الداعمة لنشر تقنيات التكنولوجيا المالية.
4) الاستفادة من شروط منح التراخيص الجديدة في مجال تقنيات التكنولوجيا المالية سواء شركة مساهمة أو خاصة، عدد التراخيص للمستثمر، المؤهلات المطلوبة – متطلبات العمل – الجنسية.
5) الاستفادة من المؤسسات والشركات الناشئة التي تعمل في الدول العربية ومحاولة الانضمام لبعضها والاستفادة من خبرات إداراتها ونسخ بعض الأعمال منها.
6) التعاون وعقد الاتفاقيات الثنائية مع بعض الشركات في المنطقة العربية للاستفادة منها في مجال تأهيل الكوادر الفنية.

المطلب الثالث: واقع بيانات التكنولوجيا المالية في القطاع المالي والمصرفي العراقي :

تُعدّ المصارف والمؤسسات الساندة لها من أهم المؤسسات التي يتم من خلالها توسيع انتشار التكنولوجيا المالية، وتنفيذ أهداف السلطة النقدية التي تسعى إلى زيادة استعمال خدمات الدفع الإلكتروني، وترمي من خلالها دخول أكبر عدد من أفراد المجتمع إلى نظامها المالي، وإيصال الخدمات المالية إليه بسهولة وبسرعة وبأقل كلفة، وزيادة التعامل الإلكتروني والتخلص من التعامل بالنقد، لاسيما وإن العملة خارج الجهاز المصرفي تتعدى حوالي 82 ترليون من أصل 87 ترليوناً من العملة المصدرة [xv].

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E20

كما نجد مساعي السلطة النقدية واضحة في ذلك من خلال استراتيجياتها المُعدّة لذلك، حيث التقى محافظ البنك المركزي العراقي في 2023/4/10 بوفد من شركة (أيرون بوينت ألكونيك) – وهي من أكبر شركات مراكز البيانات في العالم وتعمل في أكثر من 26 سوقاً مصرفية حول العالم وتدير وتمتلك مراكز البيانات لأكبر شركات التكنولوجيا المالية مثل (آبل، مايكروسوفت، جوجل أمازون... إلخ) – والشركة تتطلع لاستثمارات في مراكز البيانات في العراق لتسهيل تحويل الاقتصاد العراقي إلى الرقمية. كما تمت لقاءات مع الرئيس الإقليمي لشركة (فيزا) العالمية، وأكد المحافظ رغبة العراق بالتعاون وعقد الاتفاقات مع الشركة لإحداث نقلة نوعية في مجال التكنولوجيا المالية ([xvi]).

أولاً: نظام الدفع بالتجزئة Pos: يوفر هذا النظام خاصية تسهيل التعاملات بين الأشخاص (مواطنين ووافدين وشركات) فضلاً عن تنشيط السوق المحلية وتقليل التعامل بالنقد، فضلاً عن خلق التنافسية بين المصارف في تقديم خدمات جديدة لجذب الزبائن، وهذا النظام هو مكون رئيسي للأنشطة التجارية، ويتم من خلاله الدفع مقابل شراء منتج من المحال التجارية كافة عبر البطاقة الإلكترونية، ويتوفر لدى كافة الدوائر، المولات، الصيدليات، محطات تعبئة الوقود...إلخ، ويمتاز بالسرعة ويقلل من الانشطار وتجنب التعامل بالنقد، وأيضاً يمكن لحامل البطاقة من معرفة (المبلغ المدفوع، المكان، الرصيد) من خلال رسائل SMS، وبالتالي يقلل الأخطاء، والجدول الآتي يبين تطور عدد نقاط POS.

جدول (1) عدد نقاط POS خلال المدة 2019-2022

السنوات	2019	2020	1021	2022	نسبة التغيير
عدد نقاط POS	2226	7540	8329	10718	%28.7

المصدر: عمل الباحثين استنادا البنك المركزي العراقي: النشرة الإحصاية السنوية، 2022، ص111.

ومن الجدول نلاحظ تطور عدد نقاط POS من 2226 عام 2019 لتصل إلى 10718 عام 2022، وهذا يعني أن هناك اتجاه تصاعدي سيستمر بالسنوات اللاحقة لهذه الخدمة، لاسيما مناشدات وتوجيهات الحكومة بذلك والسلطة النقدية.

ثانياً: البطاقات الإلكترونية: وتضم الآتي:

1- بطاقات الائتمان Credit card: وتصدرها المصارف، تُستخدم داخل وخارج العراق تمكن حاملها إجراء عمليات حسابية (سحب نقدي، دفع الفواتير، دفع المشتريات).

2- بطاقة الخصم Debit card: ترتبط بالحساب المصرفي للزبون، وتُستعمل داخل مصارف العراق وتمكن حاملها من تنفيذ (سحب نقدي من ATM، دفع مشتريات من خلال Pos، التسوق عبر الأنترنت)، حيث يتم خصم المبلغ من الحساب بصورة آلية.

3- بطاقات الدفع المسبق Prepayd card: بطاقات تصدرها المصارف ومزودو خدمات الدفع، وتُستلم البطاقة برصيد (صفر) عند الاستلام، ويقوم الزبون بإيداع مبلغ في حساب البطاقة، وكلما ينفذ عملية يتم الخصم من الرصيد، وتكون بعدّة أنواع، فيما يمكن تعبئتها مرة واحدة فقط، وبعضها يمكن إعادة تعبئتها، وتُستخدم أيضاً للسحب من ATM ونقاط البيع Pos.

جدول (2) يبين لنا تطور البطاقات للمدة 2019-2022

السنوات / النوع	2019	2020	2021	2022	نسبة التغيير
البطاقات المدينة	1460891	2811503	5083997	5430437	%6.8
البطاقات الدائنة	38883	46469	50927	61320	%20.4
البطاقات مسبقة الدفع	9006951	8891436	9771970	10711017	%9,6

المصدر: من عمل الباحثين استناد الى بيانات البنك المركزي العراقي: النشرة الإحصاية السنوية، 2022، ص111.

ومن الشكل نلاحظ الإتجاه التصاعدي للبطاقات الألكترونية بأنواعها الثلاثة والتنبؤ بزيادتها في السنوات اللاحقة.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E20

ثالثاً: المَحافظ الإلكترونية (ElectronicWallet): وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال، يتم تسجيلها لدى مزود الخدمة المرخص من البنك المركزي اعتمادا على مبادئ (اعرف عميلك ورقم الهاتف الشخصي)، ويستطيع العميل تنفيذ عدة عمليات، منها (تحويل مبالغ، دفع مشتريات، سحب نقدي، شحن رصيد الهاتف، شراء بطاقات ترفيهية). وتتواجد حالياً محفظة كاش زين – محفظة العراق Iraq Wallet – Zain cash منذ عام 2014 وبتعاون من شركة زين العراق للاتصالات، وبإشراف البنك المركزي العراقي، وكذلك محفظة Asia Hawala (آسيا حواله)، وتأسست أيضاً عام 2014 بالتعاون مع آسيا سيل وكذلك شركة بوابة العراق الإلكترونية للخدمات المالية، وهي شركة عراقية مسجلة أطلقت تطبيقها يحمل إسمSWitch عام 2017 ([xvii]).

جدول (3)عدد بيانات المَحافظ الألكترونية للمدة 2019-2022:

السنوات / عدد المَحافظ	2019	2020	2021	2022	نسبة التغيير
عدد المَحافظ	403797	1226235	2107265	2970390	%40.9

ويتضح أن هناك زيادة واضحة في عدد المَحافظ المفتوحة، وزادت من 403,8ألف محفظة عام 2019 إلى 2,970,4ألف محفظة عام 2022 وبنسبة ارتفاع بلغت 46%

رابعاً: أجهزة ATM: أيضاً هي من وسائل الدفع الإلكتروني، وتُستخدم للسحب النقدي ولجميع شرائح المجتمع، وتطورت أعداده أيضاً، لاسيما للمدة 2019-2022، والشكل الآتي يوضح ذلك، حيث ازدادت اعداده الى 2227 جهاز عام 2022 من 1014 جهاز عام 2019، ولا تزال اعداده قليلة على الرغم من توجيهات السلطة النقدية للمصارف بنصب أجهزة ATM لا سيما المصارف الحكومية

شكل (4) يبين تطور وسائل الدفع الالكتروني

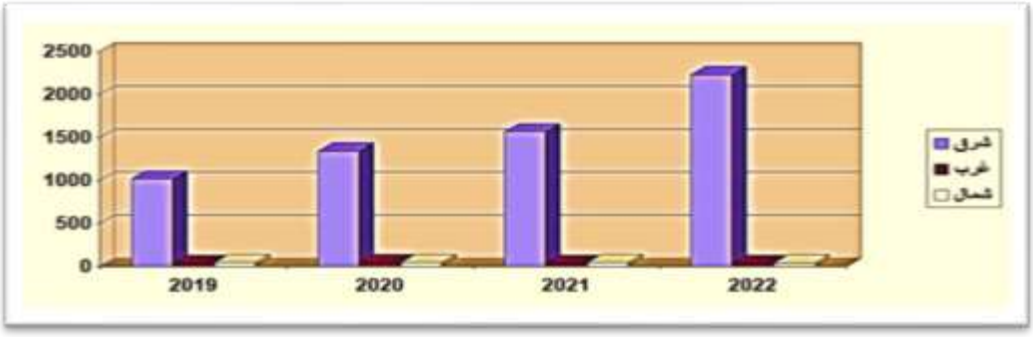

المصدر من عمل الباحثين اعتمادا على النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي 2022، ص111.

خامساً: الكثافة الهاتفية: يتزايد الاعتماد على الأنترنت والهاتف المحمول كوسيلة لتقديم المنتجات المالية بسبب توسع السلوكيات الرقمية والتركيبة السكانية، ويتميز جيل الألفية الثالثة بأنه ينشأ على استخدام وسائل التكنولوجيا، ويستخدم اليوم ما مجموعه 5,4 مليار شخصاً الهواتف المحمولة (68%) من إجمالي سكان العالم، وهناك أيضاً 5,16 ملياراً شخصاً مستخدم للأنترنت (64,4%) من إجمالي سكان العالم. كما يستخدم 4,76 ملياراً شخصاً منصات التواصل الاجتماعي (60%) من إجمالي سكان العالم، كما بلغ التسوق الرقمي 4,11 ملياراً شخصاً عبر الأنترنت. وفي المنطقة العربية يمتلك 90% من البالغين هاتفاً محمولاً، وهو أكبر من المتوسط العالمي (68%)، كما أن 65% من البالغين يستطيعون الوصول إلى الأنترنت، وهو أيضاً أعلى من المتوسط العالمي (64,4%) ([xviii]).

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E20

أما على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فمن المتوقع أن يشترك ثلثا سكان المنطقة العربية في خدمات الهاتف المحمول، ونسبة الانتشار للمشتركين تتجاوز 68%.

أما في العراق، وعلى الرغم من حداثة التكنولوجيا المالية إضافة إلى قلة عدد شركات التكنولوجيا المالية (ثلاثة فقط)، وبالتالي فإن منافسة تلك الشركات للمصارف – حالياً – قليلة، وبالتالي على المصارف، وهي الجهة الوحيدة التي يمكنها توسيع استعمال ونشر منتجات التكنولوجيا المالية، وتُعد الخيار الأفضل أمام القطاع المصرفي، بسبب توفر فرص في البيئة الخارجية خارج نطاق المصارف، تسهل استغلالها وفي عدد مستخدمي الهاتف المحمول والأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (4) يوضّح عدد مستخدمي الهاتف المحمول والأنترنت لعام 2022

الفئة	عدد المستخدمين	النسبة من عدد السكان	الكثافة
استعمال الهاتف المحمول	42,2 مليون شخص	%98	98,8لكل 100 شخص
المشتركون في الأنترنت	20,5 مليون شخص	%50	
مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي	28,3 مليون شخص	%60	
خطوط الهاتف الثابت (سعة البدالات)	2,2 مليون شخص	---	
عدد المودعين في صناديق التوفير	121 ألف مودع	---	

المصدر: وزارة التخطيط: متاح على الموقع: https://Mop.Gov.iq/archives/8270.

هذه الأرقام تتعلق بعدد مستخدم الهاتف المحمول والأنترنت، وخاصة أن معظمهم لا يملكون حسابات مصرفية، لذا فإن استعمالهم للتكنولوجيا المالية يمكن أن يسهل الوصول إليهم من خلال الهاتف والأنترنت، وهذه الأرقام الكبيرة يمكن أن تبين حجم السوق المستقبلية أو عدد العملاء المستقبلين المتمكنين الذين لو استغلت المصارف التكنولوجيا المالية سوف تصل إليهم، فهم بغضّ النظر عن ثقافتهم المالية، فالمصارف مدعوة لتقديم خدمات التكنولوجيا المالية، ومن خلال برنامج توعية ودعاية يمكن جذبهم كزبائن محتملين للمصارف.

سادساً: نظام المدفوعات العراقي: تسعى السلطة النقدية لرفع كفاءة نظام المدفوعات العراقي، وتحديث أنظمته وفق المستويات الدولية لتعزيز استقرار القطاع المالي والمصرفي، فقد تم إنشاء المنصة الإلكترونية لخطابات الضمان عام 2020 لتنظيم آلية إصدار وتجديد خطاب الضمان وفق المعايير والمتطلبات، إضافة إلى إنشاء منصة التحويل المالي الإلكتروني مع بداية عام 2022 لتنظيم الاعتمادات المستندية والتمويل المالي وفق ضوابط تدقيق عالمية، إضافة إلى نظام المدفوعات RTGS ونظام المقاصة CH وCT ونظام حفظ الصكوك CDS، وكلها أنظمة تجرى عليها تحسينات مستمرة تساهم بمساندة توسيع التكنلوجيا المالية.

جدول (4) يبين قيمة المدفوعات من خلال نظام المدفوعات لعام 2022

إسم النظام	عدد	القيمة (بالدولار)	عدد	القيمة (بالدينار العراقي)
نظام الدفع بالتجزئة	24704	7417380	11568090	8209444156 ألف ديناراً
نظام المقاصة الإلكتروني	23	22741943	503703	17818385 مليون ديناراً
صكوك + تحويلات دائنة	324	93955135	38887041	51529261 مليون ديناراً
نظام التسوية الإجمالية RTG	30107	9235153764	72561	231379333 مليون ديناراً

المصدر : من عمل الباحثين اعتمادا على النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي 2022

المطلب الرابع: تحديات التكنولوجيا المالية في النظام المصرفي العراقي:

1- مشكلة الوعي المصرفي والثقافي: يشكل هذا التحدي قيوداً رئيسية أمام الشركات الناشئة للتكنولوجيا، يضاف إليها مشكلة الترويج لهذا النوع من الخدمات، يضاف إليها مشكلة المستوى التعليمي، فلابد من الإلمام بالمفاهيم والمبادئ المالية، والقدرة على استخدام المهارات والمعرفة

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E20

والمواقف والسلوك، بهدف استيعاب منتجات التكنولوجيا المالية. فالعراق لايزال يسجل أدنى المستويات في المنطقة العربية والعالم في امتلاك الحسابات المصرفية، فحسب بيانات البنك الدولي يمتلك 13% من البالغين حسابات، وتنخفض النسبة لدى النساء إلى 8,4% مقابل 14% للرجال. والسوق المصرفية العراقية ذات التركيز العالي وزيادة الحصة السوقية للمصارف الحكومية مقابل الأهلية في كل العمليات المصرفية، والتسرب النقدي المالي يصل إلى 75%، وتمثل نسبة العملة المصدرة خارج الجهاز المصرفي ([xix]). يضاف إليها نسبة السيولة العالية، لاسيما للمصارف الأهلية التي تصل بالمتوسط إلى 70%، وهي تزيد على النسبة المعيارية (30-35%)، علاوة على ارتفاع الكثافة المصرفية وانخفاض مستوى الانتشار المصرفي، وهذا يُعدّ أحد معوقات توسيع التكنولوجيا المالية ([xx])، وعليه لابد من وجود قسم خاص بالتعليم المالي والثقافة المالية وتحت إشراف ومتابعة السلطة النقدية ([xxi]).

2- تدنّي جودة الأنترنت والهواتف المحمولة، وأسعارها العالية، ولابد من مراجعة ذلك لتكون عاملاً مساعداً في نشر واستخدام التكنولوجيا المالية.

3- ندرة رأس المال المخاطر التي يرتكز عليها تمويل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.

4- صعوبة تأسيس شركات ناشئة بسبب الروتين في إنجاز المعاملات في الدوائر المختصة والتي تتحكم بمنح التراخيص للشركات الناشئة.

5- صعوبة كسب ثقة أصحاب المصالح مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، وذلك بسبب التخوف من الاحتيال والقرصنة في ظل عدم وجود لوائح تنظيمية وتشريعية، إضافة لأمن المعلومات، فالحماية المالية للمستهلك تتطلب تلبية احتياجاته في إرجاع حقوق، أو حل خلاف، بل تتعداها إلى وضع تشريع وسياسات وإجراءات تكفل حصولهم على الخدمة في إطار متكامل من الإفصاح والشفافية في التعامل المالي بما يضمن الحقوق وعدم الضرر بمصالحهم، فالحماية المالية ترمي إلى خلق حالة التوازن بالعلاقة ما بين أصحاب المصلحة وإدارات المصارف، وهو اليوم لديه معلومات قليلة عن معاملاته المالية، وعدم إدراكه للخيارات المالية المتاحة، لاسيما التكاليف والفائدة، كما يحتاج المستهلك المالي اليوم إلى معلومات كافية لاتخاذ القرار الصحيح، وهو الشيء نفسه بالنسبة لمقدم الخدمة، يرمي للحصول على أكبر قدر من المعلومات حول الزبائن الحاليين والجدد، وبالتالي على السلطة النقدية النظر لحماية المستهلك المالي واتخاذ ما يلزم لتوسيع نطاق التكنولوجيا المالية [xxii].

6- انخفاض الإنفاق على التكنولوجيا المالية وضعف وندرة الكوادر الفنية في مجال تقنيات التكنولوجيا المالية الرقمية والذكاء الاصطناعي ([xxiii]).

7- ضعف القدرة التنافسية للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في حالة عدم تبني مبدأ التعاون بين المصارف والسلطة النقدية، وكذلك مع مصارف عربية وإقليمية وتبني نموذج أعمال قائم على التعاون في كل المجالات.

8- **انخفاض عدد مؤسسات التمويل الأصغر:** خلال السنوات القليلة الماضية برزت مؤسسات التمويل الأصغر في العراق كمصدر موثوق به لتمويل الأُسر ذات الدخل المنخفض وأصحاب المشاريع المحرومين من خدمات البنوك التقليدية. لكن لازال أمامها القيام بالكثير حتى تتمكن من استغلال كافة إمكاناتها، وقد أوضح تقرير البنك الدولي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، تحليلاً لوضع مؤسسات التمويل لأصغر في العراق وأهم التحديات التي تواجهها. فقد ظهر أهم عائق يواجه هذه المؤسسات، الا وهو الإطار القانوني والتنظيمي، ولحد الآن لا يوجد تصنيف محدد وقانوني لمؤسسات التمويل الأصغر، إذ أنها تُعدّ – لحد الآن – منظمات أو مؤسسات غير حكومية، ويصعب حالياً وضع إطار رقابي على تنظيم أعمالها، لاسيما التمويلية، سواء من قبل البنك المركزي أو أية جهة مستقلة

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E20

أخرى، فضلاً عن الضعف الإداري للجهة المراقبة لصناعة التمويل الأصغر، وكل ذلك أثّر على شفافية نشاط التمويل الأصغر وتحديد مقدرته على تعبئة الموارد اللازمة لعملياته، الأمر الذي يجعل تطبيق التكنلوجيا المالية ضعيفاً بسبب ضعف هذه المؤسسات، لذا يتوجب على الدولة الاهتمام بمؤسسات التمويل الأصغر التي بدأ نشاطها عام 2004 وتخدم الآن 16500 عميلاً وتعمل في 18 محافظة وهي احدى الوسائل التي تسهم بشكل كبير في الاستفادة من مزايا التكنلوجيا المال ([xxiv]) .

بدأت مؤسسات التمويل الأصغر بالظهور بالتحديد بعد عام 2003، وبدعم مؤسسات تمولها وكالات التنمية العالمية ومنظمات إقليمية، وبدأت تمارس نشاطها منتصف عام 2007، مهمتها تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة، وتحقيق أهداف أخرى لإعانة فئات المجتمع – لاسيما الباحثين عن فرص العمل والمتضررين والمهجرين – إذ تشكل القروض الصغيرة الطريق الوحيد لعدم حرمانهم من الوصول إلى الخدمات المصرفية المقدمة من الجهاز المصرفي العام والخاص، حيث يواجهون المشكلة المالية والتمويلية وما يرتبط بها. كما ساهمت الجهات الحكومية العراقية ببرامج التمويل وإقراض المشاريع الصغيرة، لاسيما برامج وزارة العمل والصناعة والشباب والبنك المركزي ([xxv]).

كما ساندت ذلك مؤسسات وشركات غير حكومية للقيام بمساندة المشاريع الصغيرة، منها: الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة، وتأسست عام 2009 وبمشاركة (9) مصارف خاصة، وهي مؤسسة وسيطة توجه التمويل التي تحصل عليه إلى المصارف المشاركة، وتقوم الأخيرة بالإقراض إلى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإن تأسيس هذه المؤسسات يؤدي الى تطوير نظام المدفوعات ومكافحة الفساد

9- **زيادة العمق المصرفي:** تسعى الدولة على تحسين أداء أسواقها المالية للوصول إلى الأسواق المالية الفعالة والجيدة، وذلك من خلال تحقيق معدل مناسب من العمق المالي في سوق المال، وذلك من خلال تبنّي سياسات مالية ونقدية تساعد على تحقيق مناسب من العمق المالي في سوق المال، يكون لها دَور بارز في زيادة النشاط الاقتصادي. ومن هذه الاستراتيجيات:

1- إصدار قوانين تستهدف بناء الثقة بين المستثمرين والبنوك من خلال مكاتب الائتمان.

2- إعادة النظر في تنظيم النظام المصرفي من خلال استحداث أدوات مالية مناسبة لعمليات التمويل المحلية.

3- تطوير سوق رأس المال، وخاصة سوق السندات.

4- العمل على تنظيم الأسواق المالية بشكل كافٍ، مما يساهم في زيادة عمق السوق وما تعبئه الموارد المالية بشكل كفوء.

وإن الوصول إلى عمق مالي مناسب يحقق الأهداف الاقتصادية المنشودة، مما يعمل على توسيع التكنولوجيا المالية.

10- **تحدي اصلاح الجهاز المصرفي:** وتلعب المصارف الحكومية دوراً حيوياً وتحتل أهمية نسبية عالية في مجال تقديم الخدمات المالية والمصرفية، وعليه فإنها تستطيع تقديم تلك الخدمات إلى ذوي الدخل المحدود، لاسيما البنوك المتخصصة، وأن تتبنى استراتيجية لإصلاح الجهاز المصرفي للوقوف على أهم المشاكل التي يعاني منها من أجل رصد أوجه القصور، وتبنّي الحلول السليمة لرفع كفاءة وفاعلية الجهاز المصرفي العراقي، فإن المؤشرات الحاصلة في بنية الجهاز المصرفي سوف تشهد تغييرات جيدة ومناسبة وكالآتي([xxvi]).

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E20

1- إن تحسن النشاط المصرفي وزيادة فاعليته سوف يؤدي إلى زيادة كبيرة في إعداد المصارف والمؤسسات المالية وفروعها في عموم البلاد، مما يؤدي إلى ارتفاع الكثافة المصرفية من خلال زيادة أعداد المصارف وفروعها.
2- إن تحسين دَور القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد سوف يزيد من نسبة انتمائه المصرفي من أجل زيادة معدلات الاستثمار المالي والنقدي في البلد، مما يزيد من كفاءة أسواق المال.
3- إن زيادة كفاءة الجهاز المصرفي سوف يترتب عليها تحسّن في العائدات المصرفية لدى الأفراد، وزيادة الوعي، مما يؤدي إلى ارتفاع أعداد العملاء المستفيدين من تطبيقات الأنظمة الإلكترونية، وخاصة أن الأنظمة الإلكترونية تعمل على التخلص من الإجراءات الروتينية والعمل الإداري المصرفي، مما يزيد من سرعة انتقال رؤوس الأموال بين الأطراف المتعاملة.
4- المشاركة عن بُعد في ورش عمل أقامها البنك الدولي لتطوير إعداد وتنفيذ استراتيجيات توسيع استعمال التكنولوجيا المالية وبمشاركة ممثلين عن المصارف وشركات الدفع الإلكتروني ورابطة المصارف الخاصة في العراق، وكذلك المشاركة في ورش وندوات يقيمها صندوق النقد العربي.
5- تعزيز الإفصاح والشفافية للمصارف، وإلزام البنك المركزي المصارف بتطبيق المعيار الدولي المحاسبي (9) والإفصاح المالي وإلزام المصارف بتوفير جميع المعلومات، لاسيما المتعلقة بالمنتجات المالية المقدمة للزبائن، على شرط أن تتّصف بالوضوح والدقة والبساطة، وبما يسهل الاطلاع والفهم لها من قبل العملاء ومعرفة مزاياها ومخاطرها، على أن تشمل كافة المعلومات عنها (العمولات، الرسوم، الأسعار)، كما تُلزم الزبائن أيضاً بتقديم معلوماتهم بشكل صحيح ودقيق.
6- إلزام جميع المصارف بإنجاز عملية الربط الإلكتروني للحسابات بين الفروع. ففي مصرف الرافدين والرشيد لا يجوز السحب والإيداع إلا من خلال الفرع الذي تمّ فيه فتح الحساب، وليس من خلال أي فرع بما يختصر الوقت والمسافة.
7- إكمال البنك المركزي متطلبات مباشرة الشركة العراقية للتأمين على الودائع، إذ تمثل مباشرتها ركناً أساسياً للأمان المالي، ولتكون شركة رصينة قادرة على تعزيز ثقة المودّعين بسلامة أموالهم.

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات

1- تقدم التكنلوجيا المالية ولا سيما الشركات الناشئة مجموعة واسعة من المنتجات المالية بما في ذلك حلول الدفع الالكتروني، تحويل الأموال، التحويل الجماعي منصات الاقتراض إضافة الى إدارة الثروات وغيرها.
2- تساهم التكنلوجيا المالية في تعزيز الاستقرار المالي وتوسيع الشمول المالي من خلال تحسين نظام المدفوعات الرقمية وتوسيع الخدمات المقدمة عبر الهاتف المحمول
3- تبني المصارف الخدمات المصرفية يحسن من خدماتها بطريقة اكثر كفاءة ومرونة من حيث التكلفة ، كما تحافظ على العملاء الحاليين واجتذاب عملاء جدد
4- مازالت مؤشرات التكنلوجيا المالية دون المستوى مقارنة مع دول قريبة على العراق ولا يزال العراق عند الجيل الأول منها
5- مازالت عمليات التحول الرقمي للمنتجات المالية والمصرفية ضعيفة قياسا بعدد حاملي أجهزة الهاتف المحمول ومستخدمي شبكة الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E20

6- اتضح ارتفاع مستوى الكثافة الهاتفية في العراق والتي تتجاوز 90% من الشباب وبالتالي فهي فرصة يمكن استغلالها من قبل المصارف لتوسيع التكنلوجيا المالية وبالتالي وجود الامكانية للتحول نحو الفنتك نظرا لتوافر البنى التحتية والإمكانات البشرية والمادية

7- وجود العديد من التحديات امام توسيع خدمات التقنيات الحديثة لا سيما ما يتعلق بالبيئة التنظيمية سواء ما يتعلق بالتعليمات والقواعد والتشريعات وتراخيص انشاء الشركات والاهم من ذلك ضعف الثقافة المالية الرقمية

8- وجود العديد من التجارب العربية في مجال التكنلوجيا المالية وحققت نجاحات واضحة على مستوى نشر وتوسيع قطاعات التكنلوجيا المالية

التوصيات

1- لابد من استكمال مشاريع البنية التحتية للاتصالات وتوسيع الربط بشبكة الانترنيت ونشر ثقافة العمل المصرفي الالكتروني والتعريف بها

2- البحث المستمر عن السياسات التي تدعم التكنلوجيا المالية كأداة لتحقيق كيان رقمي مصرفي وشركات ناشئة وحصول المؤسسات والدوائر عليها والاستفادة منها

3- ضرورة التوجه الفعلي للجهاز المصرفي والسلطة النقدية لتعزيز دور القطاع الخاص بالتعاون مع المصارف والشركات المالية للنهوض التكنلوجيا المالية

4- هناك حاجة ماسة لدعم سياسات محو الامية المالية ونشر المعرفة المالية من خلال وزارة المالية والسلطة النقدية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات ذات العلاقة

5- الاستفادة من التجارب للشركات الناشئة للتكنلوجيا المالية في المنطقة العربية وبما يتناسب مع البيئة المصرفية العراقية

6- الاستفادة من الدورات التدريبية والمشاركة بها والمقامة من قبل المنظمات والشركات ذات العلاقة بالتكنلوجيا المالية

7- ضرورة العمل الجاد والقائم على مبدئ التعاون ما بين السلطة النقدية والمصارف للنهوض بتوسيع قطاعات التكنلوجيا المالية

المصادر References

[i]) صخري عبد العصاب وبن علي سميه: تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قراءة للتحديات والإمكانات، مجلة البحوث في العلوم المالية والمصرفية، 2021، المجلد السادس، ص404

[ii]) **Maja,V, 2018, "Finfteh and banking",www SSrn.com. p22**

[iii] **(CB insights, 2021, The state of Fintech Report, investment and Sector Trend To watch New York: CB in Formation services, p.78**

([iv]) حمدي زينب: مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 8، العدد الأول، 2016، ص406-407.)

[v]) اتحاد المصارف العربية: التكنولوجيا المالية، التطور الرقمي من ركائز تفعيل القطاع المالي والمصرفي، العدد 467 تشرين الأول 2019.

[vi]) تقرير الاستثمار العالمي 2021 متاح على الموقع:
gttp://www.youm7.com/story/2022/2/9/5648150.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E20

[vii]) (رديف مصطفى وغتنمار فيصل: التحول الرقمي كآلية لتعزيز النمو المالي، مجلة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المجلد الأول، العدد الخامس، 2021، ص297.)

[viii]) د. هشام حمزة: التكنولوجيا المالية – "مفهوم، تطور، مخاطر" – مجلة البنك المركزي المصري، المصرفيون، 2020، ص15.)

[ix] (Burt,A,2019,Privacy andCybersecurity are converging. here's why that matters for people and companies, Harvard business, 10, pp1-6.

[x] (Source: Basrl committee on Banking Supervision "Sound Partices Implications of (Fintech) development for Ban;s and bank supervisors" Feberuary, 2018, P.83.

[xi] (https://Fintech gafe –net/2022/7/27.

[xii]) صندوق النقد العربي: التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية –تقنيات الدفع الإلكتروني بالتجزئة، الإصدار الأول، 2020، صفحات متفرقة).

[xiii]) صندوق النقد الدولي: التقنيات المالية الخدمية، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 4 2021،، ص9-10)

[xiv]) تحليل واقع شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية – مصر نموذجاً، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، مجلد 9، عدد2، 2022، ص468-470).

[xv]) (البنك المركزي العراقي: النشرة الإحصائية السنوية، 2022، ص6)

[xvi]) (الحملة الوطنية لاستخدام الدفع الإلكتروني، الموقع www.cbi.iq، المكتب الإعلامي للبنك المركزي 2023/6/1).

[xvii]) فراس محمود خليل: مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، العدد الثالث، تموز 2018، ص131-144

[xviii]) Digital (2023) Global everiew Report, January 2023 vol. From Data Report.

[xix]) بتال، احمد حسين،(2020) "العوامل المحددة لظاهرة التسرب النقدي في العراق"، رسالة ماجستير جامعة الانبار/كلية الإدارة والاقتصاد ص45

[xx]) (البنك المركزي العراقي - تقرير الاستقراء المالي – 2020

[xxi]) (اتحاد المصارف العربية: الثقافة المالية في العالم العربي – البحوث والدراسات، 2017، ص16).

[xxii]) صندوق النقد العربي، 2018، ص12-17

[xxiii]) اتحاد المصارف العربية، دائرة البحوث والدراسات – التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي، العدد454، 2017، ص28)

[xxiv]) (الإطار القانوني للتمويل الأصغر، 2015، ص6).

[xxv]) عبد النبي، 2020، مصدر سابق ص 7

[xxvi]) (رشيد، مستور، 2018، 4)